

أوراق المتابعة السياسية

الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية 2005

باسكال مينوريه*

جرت للمرة الأولى في المملكة العربية السعودية انتخابات لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية. وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بإجراء هذه لانتخابات عام 2003، تم وضعه في التنفيذ عام 2005، مستثنيا النساء والعسكريين من التسجيل والتصويت، معينا سن الواحدة و العشرين للمشاركين. لم تثر هذه الانتخابات حماسة عالية لدى السعوديين للمشاركة فيها، ربما بسبب محدودية السلطات التي تتمتع بها المجالس البلدية واستبعاد النساء. ورغم التعبئة والمشاركة المنخفضتين، فقد جرت العملية الانتخابية بطريقة إيجابية، وأمكن تجنب الخضوع لتأثيرات الاعتبارات القبلية و المالية، مما كان يفترض له أثر كبير على المواقف. هذه التجربة خطوة أولى في طريق إصلاح طويل، أظهر المجتمع استعداداه للسير فيه. يبقى انه من الضروري التخلص من العقبات التي ما زالت تكبح هذه الآلية وعلى رأسها إلغاء الازدواجية بين الانتخاب و التعيين، وتوسيع صلاحيات المجالس البلدية، وإشراك النساء، ومراجعة السن الأدنى للمشاركة، وتوسيع الانتخابات لتشمل مجالس المناطق و مجلس الشورى.

مقدمة

وقد جرت انتخابات هذه المجالس البلدية على ثلاث مراحل في الفترة من 10 فبراير/شباط إلى 21 إبريل/نيسان 2005 في جميع مناطق المملكة الثلاث عشرة. وشملت كل مرحلة إجراء الانتخابات في عدد من المناطق. وقد تسجل لهذه الانتخابات 793.432 مواطناً علماً أن عدد سكان المملكة من المواطنين يبلغ 16.529.302 حسب إحصاء سنة 2004. وانتخب 608 عضواً من بين 9330 مرشحاً لـ 178 مجلساً بلدياً. وقد استثنيت النساء والعسكريين ومن هم دون سن الواحدة والعشرين من التسجيل والتصويت.

لقد جاء الإعلان عن إجراء هذه الانتخابات بعد سلسلة من الأحداث المحلية والإقليمية والدولية،

في شهر أكتوبر من سنة 2003، أصدر مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية قراراً يقضي "بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب، وذلك بتفعيل المجالس البلدية، وفقاً لنظام البلديات والقرى، الصادر بمرسوم ملكي سنة 1977، على أن يكون نصف أعضاء كل مجلس بلدي منتخباً".

* باحث في مؤسسة الملك فيصل - الرياض

العملية الانتخابية لنصف أعضاء المجالس البلدية في سياق هذه الإصلاحات.

ضعف نسبة التسجيل والمشاركة في الانتخابات.

إن السلطات المحدودة للمجالس البلدية، واستبعاد النساء - رغم أن القانون الانتخابي لعام 1977 لم يستثنهن من المشاركة - وانتخاب نصف الأعضاء وتعيين النصف الآخر، كل ذلك قاد إلى عدم مبالاة عدد كبير من السعوديين بهذه الانتخابات، مما دفعهم إلى عدم التسجيل والتصويت فيها. ويتضح هذا من أن عدد المسجلين في مدينة الرياض - وهي العاصمة وتضم 2.692.780 مواطناً - كان 18%، أي 86.426 ناخباً من عدد ناخبين محتملين يقدر بحوالي 470.000 شخص، يشكلون 20% من مجموع سكان المدينة التي يسكنها الكثير من غير المواطنين. وكان من المتوقع أن يقابل ضعف التسجيل، مشاركة عدد كبير من الناخبين المسجلين في الانتخاب، في العاشر من فبراير/شباط 2005. ولكن نسبة المشاركة في العاصمة لم تكد تتجاوز الـ 65% من عدد الناخبين المسجلين أي أكثر بقليل من 1% من عدد سكان مدينة الرياض. أما في محافظات منطقة الرياض، فقد كانت نسبة التسجيل 30%، وكانت نسبة المشاركة في التصويت 85% من نسبة المسجلين. ويمكن رد ذلك إلى نفوذ الشبكات المحلية والبنى القبلية والأسرية ورغبتها في التأثير في العملية الانتخابية.

أما في المنطقة الشرقية، فقد كان للتنوع المذهبي تأثير بالغ في المشاركة الانتخابية. فإذا كان عدد المسجلين 46.600 ناخب في مدينة القطيف الصغيرة التي تسكنها أغلبية شيعية كبيرة، ولها بسبب ذلك مجلس بلدي مستقل، فإن عدد الناخبين المسجلين في مدينة الدمام الكبيرة، التي تسكنها أغلبية سنية، كان 45.405 ناخب. وتدل المقارنة على تعبئة واسعة في صفوف الشيعة للمشاركة في العملية الانتخابية. يمثل الشيعة في القطيف 94% من المسجلين، في حين أنهم يشكلون 73% من عدد الناخبين في واحة الأحساء. أما في الدمام، فلم يتجاوز عدد الناخبين 4.600 ناخب، أي نسبة

وبعد تنامي الدعوات الخارجية إلى إجراء إصلاحات عميقة في البنى السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية في العالم العربي. إلا أنه، ورغم أهمية هذه العوامل، فلا يمكن تفسير وفهم هذا التطور في المملكة العربية السعودية من خلالها فحسب. لقد شهدت المملكة خلال العقود القليلة الماضية تطورات كبرى في مجال التعليم والثقافة والاقتصاد. وشهدت أيضاً ولادة ونمو طبقة وسطى واسعة، لها تطلعات في المشاركة الشعبية، وهي تتجاوب مع دعوات إصلاح النظام السياسي. وغالبا ما توصف هذه التطلعات من قبل منتقديها بالمتردة، بينما يمتدحها آخرون على أنها متعقلة، تحسب خطاها.

وفي هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى أنه منذ تأسيس المملكة عام 1932 والدولة هي المحفز الأول لكثير من الإصلاحات في المجالات كافة، حيث بدأ أول مشروع إصلاحي فيها عام 1953، عندما شكل لأول مرة في البلاد مجلساً للوزراء يشارك الملك في بعض صلاحياته الواسعة. تلى ذلك برنامج العشر نقاط الإصلاحي الذي أعلنه الملك الراحل فيصل سنة 1964، وشمل إيجاد نظام أساسي للحكم ونظام لمجلس الشورى ونظام للمناطق.

برزت ظاهرة جديدة بعد غزو العراق للكويت عام 1990، وهي ظاهرة المطالبة بالإصلاح بشكل يختلف عما عهدته المملكة في السابق. ففي عام 1991، قامت جماعات من المثقفين - ليبراليون وإسلاميون، وناشطون دينيون واجتماعيون - بتقديم مذكرات تدعو إلى الإصلاح. وقد تجاوبت الدولة مع بعض المطالب الإصلاحية، إذ صدر سنة 1992 عدد من الأنظمة شملت نظاماً أساسياً للحكم ونظاماً للمناطق ونظاماً لمجلس الشورى يعين الملك أعضائه.

وبعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، ظهرت مطالب إصلاحية جديدة تتراوح بين الدعوة إلى فصل السلطات والمطالبة بالمشاركة الشعبية. وقد باشرت الحكومة بعض الإصلاحات وتعديل بعض القوانين، وتقديم قوانين جديدة، وفتح الباب لحوار وطني في البلاد، وتأسيس هيئة للصحفيين، وتأسيس منظمة أهلية لحقوق الإنسان. وتأتي هذه

المرشحون يلغون قبولاً كبيراً لدى الشباب، ويحظون بدعم رموز أصحاب التوجه الديني الصحوي.

والفئتان الباقيتان هما المرشحون القبليون الذي يحظون برصيد كبير من الأصوات لأن التحضر وال عمران جعل من الرياض مستقراً لممثلين من كل قبائل البلاد، والمرشحون الذين ينتمون إلى طبقة رجال الأعمال. وكان المرشحون القبليون الذين يحظون بالأغلبية في شرق العاصمة موجودين أيضاً في كل الدوائر الانتخابية. وأما رجال الأعمال فكان مركز وجودهم في الدائرة الرابعة (العليا وشمال الرياض)، وهي مناطق تشكل الرنة الاقتصادية للمدينة. لم تكن الحدود التي تفصل بين تلك الفئات حدوداً ثابتة، فالخبرة في إدارة الأعمال تدعم هنا وهناك مرشحاً إسلامياً أو قبلياً، والانتماء القبلي يدعم عند الحاجة سمعة هذا أو ذاك من رجال الأعمال. أما المبادئ الإسلامية فهي القاسم المشترك بين عدد كبير من المرشحين، فقد أسهمت على سبيل المثال بعض القيادات الدينية في التعبئة السياسية عبر الاشتراك في عدد من الاجتماعات الانتخابية، واستخدمت في هذه التعبئة قيم اجتماعية تمتد من أكثرها تقليدية (الكرم، والضيافة، والشعر) إلى أكثرها معاصرة (المناقشات، وعرض الكفاءات التكنولوجية، واستخدام الإنترنت، ورسائل الـ SMS)، ومن أكثر الوسائل تقليدية (الخيمة الانتخابية) إلى أكثرها شراسة (الاتصال الهاتفي بالناخبين لإقناعهم بالذهاب للانتخاب). ويمكن تعميم تجربة مدينة الرياض في هذا السياق على تجارب المدن الرئيسية الأخرى.

وعلى الرغم من أن التحالفات الانتخابية محظورة قانوناً إلا أنها حدثت في الواقع، فطريقة الاقتراع كانت تسمح بحصول ذلك، فالناخب يقترح في دائرته لمن يختاره من قائمة المرشحين في كل الدوائر الانتخابية، وهذا أدى في واقع الأمر ألياً إلى تهميش مسائل المصلحة التي هي مصلحة محلية خالصة، وأسهم إسهاماً فاعلاً في أدلجة الحملة الانتخابية، فوجدنا بعض المرشحين قد شكلوا قوائم تسمح للناخبين المترددين في حسم خيارهم بالتصويت لمرشحين محددتين. فالقانون الانتخابي الذي منع التحالفات الانتخابية أسهم في الوقت نفسه في

11% من عدد المسجلين في المدينة. وقد أسهمت التعبئة الكبيرة للأقلية الشيعية في زيادة عدد المسجلين في المنطقة الشرقية الذين بلغت 40%. وإذا كان من المفهوم أن الانتخابات الأولى التي تشهدها البلاد لم تكن فرصة لتعبئة سياسية أكبر، لانعدام الخبرة بها، ولان العادات الانتخابية لم تصلها بعد الممارسة السياسية، فإن ضعف الحملة الإعلامية التي سبقت إعلان البدء في إجراء الانتخابات لتوعية الناخبين، وقصر فترة التسجيل في اللوائح الانتخابية (شهر واحد لكل مرحلة)، وعدم المعرفة المسبقة بالمرشحين، كل ذلك أسهم أيضاً في ابتعاد الناخبين المحتملين عن المشاركة.

اتجاهات التعبئة الانتخابية.

على الرغم من هذه التعبئة الضعيفة، فقد أشاد بالحملة الانتخابية أغلب المراقبين، بوصفها تمثل خطوة سياسية مهمة.

وإذا أخذنا تجربة مدينة الرياض العاصمة كنموذج لهذه التعبئة، فنجد أنه خلال عشرة أيام، من 30 يناير/كانون الثاني إلى 8 فبراير/شباط 2005، انتصبت الخيام الانتخابية في أنحاء العاصمة كلها، في حين أن الطرق امتلأت بالدعايات الانتخابية الملونة لبعض المرشحين. ومهما يكن من أمر، فإن الحملة الانتخابية كانت فرصة لمنافسة شرسة بين المرشحين، لأن عددهم بلغ 645 مرشحاً يتنافسون على سبعة مقاعد، أي 92 مرشحاً للمقعد الواحد. ويمكن تفسير ضخامة هذا العدد من المرشحين بحدائثة التجربة، وبمنظور المكاسب السياسية والاقتصادية المتوقعة، أو بكل بساطة بالطموح إلى الواجهة الاجتماعية. ويبدو أن ما يؤكد هذه الفرضية هو رأس المال الاجتماعي والثقافي الذي يمتلكه المرشحون، حيث كان يحمل 60% منهم شهادات عليا، و8% منهم شهادة الدكتوراه.

ويمكن ببعض الحذر أن نقسم المرشحين في مدينة الرياض إلى ثلاث فئات: المرشحين الإسلاميين، وكانوا حاضرين في كل الدوائر الانتخابية السبعة بالرياض، وإن كان مركز ثقلهم الأحياء الجنوبية للمدينة التي تمتاز بتنوع اجتماعي كبير. وهؤلاء

في سلوك 22% من الناخبين، أي 15.237 صوتاً، وهي أقل نتيجة حصل عليها المرشحون الإسلاميون، على الرغم من أنه يمكن الافتراض أن 38% من الناخبين، أي 21.405 أصوات، تأثروا جزئياً على الأقل بالقائمة التي أرسلت إليهم.

ولا يسمح تشتت المرشحين الإسلاميين وتنوعهم بتقدير دقيق لقوة التعبئة التي نجحت تلك الحركة في القيام بها. بيد أنه ما دام كل ناخب قد انتخب في دائرته، فإنه يمكن تحليل السلوك الانتخابي في واحدة من الدوائر المختارة كمختبر للمواقف الانتخابية. ففي الدائرة الأولى مثلاً، حصل المرشحان الأول والثاني، وهما إسلاميان، على (38%) و (10%) تباعاً. فإذا إهملنا النتائج التي حصل عليها سائر المرشحين الإسلاميين في الدائرة نفسها، فإن جمع الأصوات التي حصل عليها الأولان يمثل الحد الأدنى الذي يمكنه أن يعطي فكرة عن التعبئة الإسلامية: 48% من ناخبي العاصمة صوتوا في واقع الأمر لأحد هذين المرشحين. ونحصل على مؤشر آخر عبر تحديد انتماء المرشحين السبعة عشر الذين حصلوا على أكثر من 5% من الأصوات بقليل: عشرة منهم إسلاميون. كان تصنيف الفائزين موضع نقاش حاد في اليوم الذي تلا إعلان نتائج التصويت، واستخدمت تسمية "الإسلاميون التكنوقراطيون" في تصنيفهم. لكن وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز حَقَف من وطأتها حين أعلن "كلنا تيار إسلامي ومسلمون في هذا البلد". وإذا لم يكن هناك من شك في الخبرة التكنوقراطية للفائزين السبعة (خمسة منهم يحملون شهادة الدكتوراه واثان من رجال الأعمال أو الإدارة العليا)، فإن انتماءهم الإيديولوجي الدقيق يحتمل النقاش، وإن كانوا جميعاً ينتمون إلى التيار الإسلامي المعتدل.

لم تختلف طبيعة نتائج الانتخابات في المدن الرئيسية الأخرى عن النتائج في الرياض، حيث فاز الإسلاميون المعتدلون في كل من جدة ومكة والمدينة والطائف وتبوك، في الدمام كما في المدن ذات الاغلبية الشيعية. وكان الفائزون من قوائم "مزكاة" أو "قوائم ذهبية" دعمها رجال دين من مشايخ الصحوة، أعلن أغليبتهم عن أنفسهم.

تسهيلها، وجعل مجموعة سياسية واحدة تقرر نتيجة التصويت في جميع الدوائر.

لقد عقد المرشحون الإسلاميون أو أنصارهم في مدينة الرياض، شأنهم شأن منافسيهم "الليبراليين"، اتفاقاً قبل يوم الاقتراع لمنع منافسة مختلف التيارات الإسلامية بعضها البعض. وأقرّ الاتفاق بين المرشحين أنفسهم قبل ثلاثة أيام من يوم الاقتراع، ووصلت القائمة الإسلامية النهائية على سبيل المثال على شكل رسالة SMS إلى آلاف الناخبين تدعوهم إلى التصويت لأشخاص محددين في كل دائرة، وذلك لتفادي تشتت الأصوات.

وأظهرت التعديلات العديدة التي تعرضت لها القائمة بعد أول توزيع لها أن الحركة الإسلامية قد دخلت اللعبة السياسية. ويؤكد ذلك أحد الناخبين الإسلاميين عندما يقول: "إن ما وصلنا مختلف عما لو قال المشايخ: إما أن نتخبوا المرشحين السبعة وإما أن تذهبوا إلى النار. لقد أوصونا فقط بالتصويت لهؤلاء المرشحين، لأنهم أفضل من يمثلنا". ويشير بعض الناخبين الإسلاميين إلى أن "المشايخ" الذين أوصوا بهذه القائمة هم من قيادات الصحوة الدينية في السعودية ممن ناوا بأنفسهم عن المؤسسة الدينية الرسمية، وشاركوا في الدعوات الإصلاحية بين عامي 1992-1993. لم يتم الإفصاح في الرسائل عن هوية هؤلاء "المشايخ"، ولكنها سمحت في كل الأحوال للمرشحين القريبين من الإسلاميين بالاستفادة من شريحة عريضة من الناخبين والفوز في الانتخابات البلدية في الرياض.

انتصار الإسلاميين المعتدلين.

انتخب في الرياض المرشحون السبعة المقربون من الإسلاميين، الذين سمحت لهم قدرتهم التنظيمية بالانتصار على منافسيهم من قبليين أو رجال أعمال. إن الفارق المهم الذي يفصل المرشح المنتخب عن أول المرشحين المهزومين (بين 6.271 و 17.217 صوتاً حسب الدائرة)، يمكن أن يعطي فكرة عن مدى أهمية التعبئة التي جرت حول اللائحة المرسله عبر الهاتف المحمول والتي أثرت

ماذا بعد؟

ونفوذها إلى ارتباطاتها الرسمية. لا تعني هزيمة رجال الأعمال والمقاولين وغيرهم من تجار العقارات، أن الأموال لم يكن لها أي أثر في الحملة الانتخابية وفي فوز الإسلاميين، ففي الرياض وفي جدة على سبيل المثال، نجد بين الفائزين عدداً من رجال الأعمال، ولكنهم يدينون بفوزهم لسمعتهم وللخط الإيديولوجي الذي ينتمون إليه أكثر مما يدينون به لثروتهم أو لعلاقتهم.

كما أظهرت هذه الانتخابات ضعف تمثيل التيار الليبرالي في المجتمع، ويمكن أن نجد لهذا الوضع تفسيرات تاريخية. فعلى الرغم من أن الليبراليين كانوا في بعض الأحيان في طليعة المطالبين بالإصلاح، وعلى وجه الخصوص في عامي 1991 و 2003، فإنه يبدو مع ذلك أنهم، وبسبب وضعهم النخبوي، يعانون من العجز عن التغلغل في رقعة كبيرة من الإدارة والمجتمع السعودي. فالإسلاميين، الذي ولدوا على هامش المؤسسة الدينية الرسمية، يهيمنون على الفضاء التعليمي والديني، ولم يستطع الليبراليون أن يواجهوهم إلا في وسائل الإعلام حيث يمتلكون وضعا مميزا. ولا يمكن والحالة هذه أن تُنسب هزيمة الليبراليين إلى "نزعة المحافظة" في المجتمع، وإنما تعود إلى ضعف قدراتهم التنظيمية وتشتتهم بحيث لم يصبح لهم صفة تمثيلية في المجتمع.

إن هذه الانتخابات ليست إلا خطوة أولى سيكون من المبالغة وصفها بالديمقراطية، إذا كنا على الأقل نفهم من كلمة "ديمقراطية" حرية اختيار المواطنين لممثلهم في السلطة بواسطة الانتخاب. ويبدو أنه من المستحيل من الناحية القانونية أن توصف تلك الانتخابات البلدية بأنها "خطوة ديمقراطية أولى". وعليه لا بد أن يتبع هذه الخطوة خطوات لاستكمال العملية الإصلاحية لإشراك المواطنين في صناعة القرار، ومن الخطوات الضرورية في هذا الجانب الآتي:

- إلغاء الازدواجية بين البيروقراطية والديمقراطية، وذلك بإخضاع مختلف مناصب السلطة البلدية، وتحديدًا منها منصب الرئيس ونائبه، للانتخاب

لقد نظرت الحكومة والمواطنون في المملكة العربية السعودية إلى هذه التجربة على أنها تجربة أولى في طريق إصلاح طويل، ولكنها أيضاً كانت درساً أولياً مهماً للجميع. لقد أظهرت هذه العملية أن المجتمع في المملكة مستعد وجاهز للسير بها بكفاءة عالية، حيث أظهر المرشحون والناخبون وعياً وتفاعلاً كبيرين معها، ومارسوا حقهم بكل حرفية وحضارية، وأثبتوا أنهم راضون بكل انتماءاتهم عن ممارسة هذه الآلية كوسيلة لتحقيق مشاركتهم في صنع القرار وكوسيلة لتحقيق الإرادة الشعبية. كما أظهرت هذه الانتخابات، وبشكل تعكسه نتائجها، أن المجتمع قد بلغ به الوعي حداً كبيراً، إذ جاء تصويته متجاوزاً ما كان يعد في السابق من معوقات الدخول في العملية الانتخابية والديمقراطية في المملكة، أي القبلية والمال. فعلى الرغم من أن الصوت القبلي كان له دور في المناطق الريفية، فإنه أظهر محدوديته في المدن، حيث جاء ترتيب المرشحين القبليين متأخراً كثيراً وراء منافسيهم الإسلاميين. وبذلك يتبين أن المجتمع السعودي الحضري قد تخلى عن النزعة القبلية ومال إلى الفردية، وأصبح قادراً على التقرير بموجب معايير سياسية "معاصرة": الإيديولوجيا، والبرنامج السياسي.

لم يكن العامل القبلي غائباً تماماً عن خريطة الانتماءات السعودية، ولكنه كان مركباً ومتحالفاً مع عوامل أخرى إيديولوجية أو اقتصادية، ولم يكن الدافع الوحيد الذي يجعل الناس يتوجهون إلى صناديق الاقتراع. ففي المدن السعودية الكبرى، توجد طبقة متوسطة كبيرة من الموظفين والمتعلمين ترغب في أن تكون طرفاً في اللعبة السياسية، وأن يكون لها ممثلوها، وأن تكون أداة من أدوات الإصلاح.

كما أن الأموال وحدها لم تحقق النجاح في هذه الانتخابات. لقد صرف بعض المرشحين أموالاً طائلة في حملاتهم ولم يحققوا الفوز، وكان ذلك دليلاً على نضج الناخبين، وشهادة على عدم شعبية طبقة هي غالباً استغلالية، وتدين في أغلب الحالات بثروتها

- إصلاح النظام الانتخابي، وذلك بالعمل بقاعدة رجل واحد، صوت واحد.

- توسيع الجسم الانتخابي بمنح النساء حق التصويت، ومراجعة السن الأدنى للمشاركة في الانتخاب.
- وأخيراً، توسيع دائرة الانتخابات لتمتد إلى انتخاب كل أعضاء المجالس البلدية وأعضاء مجالس المناطق ومجلس الشورى، وأن تُسند لهذه المجالس صلاحيات تشريعية ورقابية.

المباشر أو غير المباشر، ووضع الإدارة البلدية تحت سلطة المنتخبين ومراقبتهم.

- توسيع صلاحيات المجلس البلدي ليشمل كافة جوانب صرف ميزانية البلدية، وتحويل بعض سلطات الوزارات الخاصة بالخدمات البلدية إلى المجلس البلدي، وخصوصاً منها سلطة منح الأراضي المخصصة للبناء، ومشاريع البنية التحتية.

آخر إصدارات أوراق المتابعة السياسية لـ "مبادرة الإصلاح العربي".

- الانتخابات المحيرة: خطوتان للأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية - د. محمد عبد السلام
- السلام والدستور في السودان - د. حيدر إبراهيم
- الانتخابات الرئاسية المصرية: حدود عملية الإصلاح - د. عمرو الشوبكي
- الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية - د. بسكال مينوريه
- الناخب الفلسطيني: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة - د. خليل الشقاقي.

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا

www.arab-reform.net